

هل بدأ النهوض من القاع، مع احتمال انعطافة اقتصادية؟

سنة 2023 بلا نمو في ظل تداعيات الوضع الأمني المستجد إن سنة 2023، التي تأثرت سلباً بالحرب الإسرائيلية خلال الفصل الأخير منها، هي سنة خالية من النمو بالرغم من أن الاقتصاد كان قد بدأ بالنهوض من القاع. فالقطاع السياحي، الذي شكل محرّك النمو في الأشهر التسعة الأولى من السنة، تلقى نكسة منذ تشرين الأول في ظل الإنعكاسات السلبية التي خلفتها الحرب الإسرائيلية على دوق السياح والمغتربين الوافدين الى وطنهم الأم. ويقدر بأن عدد الوافدين تراجع بنسبة 18% في الفصل الأخير من العام 2023 مقارنة مع الفصل ذاته من العام 2022.

فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 1.6 مليار دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2023 على الصعيد الخارجي، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 1.6 مليار دولار أميركي في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة مقابل عجز بقيمة 3.2 مليار دولار في العام 2022 بكامله. ويعود هذا الفائض المسجل في ميزان المدفوعات، بالرغم من تقلص الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 0.9 مليار دولار، الى ازدياد الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 2.6 مليار دولار. غير أن ذلك لا يدل على فائض المدخلات على المخرجات، لأن السيولة بالنقد الأجنبي لدى المصارف لم ترتفع إلا بمقدار 0.1 مليار دولار (من 4.2 الى 4.3 مليار دولار). فنتج ذلك بخاسة عن انخفاض الإلتزامات الخارجية للمصارف بقيمة 3 مليارات دولار (من ودائع غير المقيمين بوجه خاص) جرّاء تعديل سعر الصرف الرسمي من 1507.5 ل.ل. الى 15000 ل.ل.، باعتبار أن قسماً من الإلتزامات تجاه غير المقيمين هو بالليرة اللبنانية. وإذا احتسبنا ميزان المدفوعات على أساس سعر صرف ثابت، يكون قد سجّل توازناً (لا فائض ولا عجز) إبان الفترة المعنيّة.

موازنة 2024: خليط من الإيجابيات والسلبيات يتّسم مشروع موازنة العام 2024 بعدد من النقاط الإيجابية (إقراره ضمن المهلة الدستورية، تعزيز تعبئة الموارد، توازن مالي، إلخ). كما بعدد من النقاط السلبية (أرقام موضع الشك، غياب الرؤية الاقتصادية، مفاعيل انكماشية لارتفاع الضرائب، إلخ). من هنا، لا خيار أمام الدولة سوى الحدّ من احتياجاتها التمويلية في المستقبل، خصوصاً في ضوء موقف مصرف لبنان الممتنع عن تمويل القطاع العام. ومن المفروض أن يتأتّى التصحيح المالي مستقبلاً من التقشّف في الإنفاق، ومن تحسين تعبئة الموارد، والحدّ من التهرّب الضريبي، وإصلاح قطاع الكهرباء وتحقيق وفورات ملموسة في الإدارة المالية بوجه عام.

استقرار سعر العملة بالرغم من أزمة سياسية متنامية وانعكاسات الحرب منذ بداية الفصل الثاني من العام 2023، صمدت الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأميركي في سوق الصرف الموازية بعد هبوطها السريع في الفصل الأول. وقد حصل استقرار سعر صرف الليرة إزاء الدولار في السوق الموازية، بالرغم من استمرار فراغ دستوري متعدّد الأشكال، ومن غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية، ومن تزايد التوترات الجيوسياسية منذ اندلاع النزاع العسكري في قطاع غزة بتاريخ 7 تشرين الأول 2023. ويعكس ذلك بنوع خاص: (1) الدولار الشاملة للاقتصاد، (2) إلغاء منصّة "صيرفة" وسياسة مصرف لبنان الجديدة القاضية بالإمتناع عن تمويل الحكومة، خصوصاً بالعملات الأجنبية، (3) تدفّقات نقدية مطّردة بالعملات الأجنبية مع تسجيل تحويلات المغتربين اللبنانيين 6.4 مليار دولار في العام 2023 (تمثّل 27.5% من إجمالي الناتج المحلي) حسب تقديرات البنك الدولي و(4) موسم سياحي قوي خلال الصيف وفترات الأعياد.

القطاع المصرفي يدير ثلاث ميزانيات مختلفة على صعيد القطاع المصرفي، باتت المصارف تدير ثلاث ميزانيات مختلفة: ميزانية بالليرة اللبنانية، وميزانية بالدولار المحلي وميزانية بالدولار النقدي. لكنّ اللافت في الأشهر الأخيرة ارتفاع الودائع بالدولار النقدي، والتي قاربت حالياً 3.5 مليار دولار مقابل حوالي ملياري دولار لسنة خلت. إلا أنّ عودة النشاط المصرفي إلى طبيعته وتعزيز الظروف التشغيلية يستدعي تبني السلطات خطة تعافٍ شاملة والتي من شأنها أن تقلص الفجوة المالية الناجمة عن الاختلالات التي تسببت بها الدولة ومصرف لبنان بشكل عام.

ثلاثة سيناريوهات ماكرو-اقتصادية لعام 2024 تتمحور توقّعاتنا الماكرو-اقتصادية لعام 2024 حول ثلاثة سيناريوهات مختلفة (مفصّلة في خلاصة هذا التقرير): سيناريو إيجابي مع احتمال تحقّقه بنسبة 25%، وسيناريو سلبي مع احتمال تحقّقه أيضاً بنسبة 25%، وسيناريو وسيط مع احتمال تحقّقه بنسبة تقارب 50% ويمكن اعتباره بمثابة سيناريو أساسي. والحال أن آفاق العام 2024 تنطوي على مخاطر جدية، صعوداً وهبوطاً، قد تؤدّي الى تسجيل انحرافٍ صافٍ بالنسبة الى السيناريو الأساسي.

فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظرفية
3	القطاع الحقيقي
8	القطاع الخارجي
9	القطاع العام
10	القطاع المالي
14	الخلاصة

للمراسلة

قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات
(961-1) 977409
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا
(961-1) 977346
salma.baba@bankaudi.com.lb

ميشال خوري سخا
(961-1) 977102
michele.sakha@bankaudi.com.lb

ستيفاني بو سليمان
(961-1) 952397
stephanie.bousleiman@bankaudi.com.lb

إلياس ميسي
(961-1) 959747
elias.missi@bankaudi.com.lb

بنك عوده

إنّ العام 2023، والذي تأثر سلباً بالحرب الإسرائيلية خلال الفصل الأخير، هو عام منعدم النمو، رغم أنّ الاقتصاد كان قد بدأ بالتحسن قبيل الحرب. إن القطاع السياحي، والذي شكّل محرك النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، تلقى نكسة منذ تشرين الأول في ظل التداعيات السلبية للحرب على توافد السياح والمغتربين اللبنانيين إلى أرض الوطن. إذ يقدّر عدد الوافدين أن يكون قد تقلص بنسبة 18% في الفصل الأخير من العام 2023 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

جاءت مؤشرات القطاع الحقيقي متفاوتة خلال العام 2023، كانعكاس لأداء الاقتصاد عموماً. من بين مؤشرات القطاع الحقيقي التي سجّلت نمواً إيجابياً في العام 2023، نذكر عدد السياح (+17.1%) في الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام، وعدد المسافرين عبر مطار بيروت (+12.1%) في كامل العام 2023، وتسليمات الإسمنت (+10.7%) في الأشهر الستة الأولى من العام، وحجم البضائع في مرفأ بيروت (+6.5%) في الأشهر العشرة الأولى من العام. ومن بين المؤشرات التي سجّلت انكماشاً في العام 2023، نذكر الشيكات المتقاسة (-66.3%) في الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام 2023، وتراخيص البناء (-40.8%) في كامل العام 2023، والصادرات (-24.0%) في الأشهر السبعة الأولى من العام، وإنتاج الكهرباء (-13.9%) في الأشهر الستة الأولى من العام، والواردات (-9.3%) في الأشهر السبعة الأولى من العام.

على صعيد الوضع النقدي، فيما حافظت الليرة اللبنانية على استقرار نسبي منذ آذار الفائت، ظل التضخم يفوق الـ 100%، مع نشوء تضخم بالدولار الأميركي تلازماً مع استقرار العملة. هذا ومن المقدّر أن يكون التضخم قد بلغ 204% في كانون الأول من العام 2023 بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق، ما يؤدي إلى تضخم تراكمي بحوالي 5000% منذ اندلاع الأزمة في تشرين الأول 2019. وكان اللافت خلال الأشهر القليلة الماضية ظهور تضخم متراكم بالدولار الأميركي بنسبة 47% خلال العام 2023. أما بالنظر إلى السياسة النقدية، يسعى مصرف لبنان للحفاظ على ما تبقى من احتياطياته من النقد الأجنبي والتي نمت بمقدار 0.7 مليار دولار منذ نهاية تموز الفائت.

على صعيد القطاع العام، فقد أقرت الحكومة مشروع موازنة العام 2024 ضمن مهلةا الدستورية وأحالتها للمجلس النيابي للمصادقة. ولحظت الموازنة نفقات تقدر بنحو 295.1 ألف مليار ليرة (ما يعادل 3.3 مليار دولار) مقابل إيرادات بقيمة 277.9 ألف مليار ليرة (ما يعادل 3.1 مليار دولار)، ما نتج عنها عجزاً مالياً يقدر بنحو 17.2 ألف مليار ليرة (ما يعادل 191 مليون دولار). لقد باشر مجلس الوزراء دراسة مشروع موازنة العام 2024 الذي كانت وزارة المالية قد أحالته بداية أيلول وأقرّه بسرعة ضمن المهل الدستورية، مسجّلاً بذلك سابقة منذ العام 2002. لقد تم إحالة مشروع الموازنة إلى مجلس النواب قبل 15 يوماً من انعقاد العقد التشريعي الذي يبدأ في منتصف شهر تشرين الأول، ما يجيز وفق المادة 86 من الدستور إصدار الموازنة بمرسوم بدلاً من قانون في حال لم يتمكن مجلس النواب من إقرارها طيلة الفترة المخصصة لدورها ومناقشتها.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فإنّ المصارف تعتمد في الوقت الراهن ثلاث ميزانيات منفصلة: ميزانية بالليرة، وميزانية بالدولار المحلي، وميزانية بالدولار النقدي. وكان اللافت خلال الأشهر القليلة الماضية ارتفاع الودائع بالدولار النقدي والتي تقدّر بنحو 3.5 مليار دولار اليوم مقابل 2 مليار دولار منذ عام. من هنا، فإن عودة النشاط المصرفي إلى طبيعته وتعزيز الظروف التشغيلية يستدعي تبني السلطات خطة تعافٍ شاملة والتي من شأنها أن تقلص الفجوة المالية الناجمة عن الاختلالات التي تسببت بها الدولة ومصرف لبنان بشكل عام.

وفي ما يخص أسواق الرساميل اللبنانية، واصلت سوق الأسهم مسلكها التصاعدي بعد سنتين متتاليتين من الارتفاعات الملحوظة في الأسعار. إذ قفز مؤشر الأسعار بنسبة 41.2% في العام 2023، بعد نمو نسبته 37.2% في العام 2022، بدفع من زيادات في أسعار أسهم "سوليدير". ويأتي ارتفاع الأسعار هذا العام في ظل زيادة سنوية في أحجام التداول بنسبة 32.1% لتبلغ زهاء 581 مليون دولار في العام 2023.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاعين العام والمالي في العام 2023، في حين تتطرّق الملاحظات الختامية لآفاق لبنان في العام 2024 في ظل السيناريوات المختلفة المرتقبة.

بنك عوده

1- السّمات الظرفيّة

1-1- القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1 الزراعة والصناعة: القطاعان الأول والثاني تحت ضغط تداعيات الحرب والأزمة الاقتصادية المتنامية

ظلّ أداء قطاعي الزراعة والصناعة مقيّداً في العام 2023، في ظلّ التوتّرات المتزايدة على الحدود اللبنانية الجنوبية، والأزمة الاقتصادية المستمرة ومضاعفات هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية.

بوجه خاص، تكبّد القطاع الزراعي في جنوب لبنان خسائر كبيرة خلال الفصل الرابع من العام 2023، وهو مصدر أساسي للرزق والدخل في المنطقة، حسب تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد اندلع النزاع في فترة حسّاسة (الحصاد وتهيئة الأراضي للموسم التالي). فتعرّضت الأراضي الزراعية لأضرار جسيمة، بما في ذلك التدهور المادي والتلوّث الكيميائي والتلوّث من مخلفات المتفجّرات، ما أسفر عن فقدان خصوبة التربة. وقد أدّى استخدام الأسمدة الفوسفورية إلى تلوّث المحاصيل والمياه السطحية والمياه الجوفية، ما يشكّل خطراً على الثروة الحيوانية وصحة الإنسان. إضافة إلى ذلك، طالت الحرائق مناطق زراعية مختلفة، بينها بساتين الزيتون والحمضيات ومزارع الموز والمراعي.

أما المحاصيل الرئيسية المتضرّرة فهي الزيتون (وبالتالي إنتاج زيت الزيتون)، والخروب، والحبوب وغيرها من المحاصيل الشتوية. وبالإضافة إلى الخسائر في الإنتاج، احترقت آلاف الأشجار (على سبيل المثال، أحرقت القنابل الفوسفورية 47 ألف شجرة زيتون). ويتسبّب النزاع أيضاً في خسائر كبيرة في قطاعات الثروة الحيوانية والدواجن وتربية الأحياء المائية (الأسماك، المحار، الطحالب، الخ)، وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وينضاف هذا الوضع إلى التحدّيات المستمرة التي يواجهها القطاع الزراعي اللبناني، الذي يعاني مشاكل مثل الاستخدام غير الفعّال للمياه، وعدم كفاية البنى التحتية، ومحدودية الحصول على التمويل. إلى ذلك، فقد أثر ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عن ارتفاع أسعار المدخلات على قدرة المزارعين على إنتاج المحاصيل وتربية الماشية. ومن جرّاء ذلك، فإن انخفاض الإنتاجية، وقلة الطرق الزراعية والمعدّات الأساسية، وتردّي أنظمة الريّ تشكّل كلها عوامل تعيق نمو القطاع، حسب المركز اللبناني للدراسات.

علاوة على ذلك، يعتمد قسم كبير من القوى العاملة الزراعية اللبنانية على العمالة الموسمية، القادمة بصورة خاصة من البلدان المجاورة. والحال أن هذا الاعتماد القويّ على العمالة الخارجية، غير الماهرة بمعظمها، والذي تلازم مع ازدياد نزوح الشباب اللبناني من قراهم، قد أعاق إدخال التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات الزراعية التي يمكن أن تقدّمها القوى العاملة المؤهّلة، وفقاً للمصدر عينه.

هذا وتحاول وزارة الزراعة اتّخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التحدّيات. وبالفعل، تمّ توقيع ثلاث اتفاقيات بهدف توسيع المساحات المزروعة بالقمح الناعم إلى 1200 فدّان، على أن يجري توزيعها على المزارعين عام 2024.

من جهة أخرى، ووفقاً للخطة الوطنية لزراعة القمح في لبنان، التي أطلقتها وزارة الزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واصلت وزارة الزراعة تلقّي طلبات المزارعين حتى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 للحصول على بذور القمح الطريّ الصالح لصناعة الخبز.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الزراعة ومنظمة الفاو وقّعتا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 اتفاقية بشأن مشروع ممّول من الحكومة الكندية بقيمة تناهز 14.8 مليون دولار. ويهدف المشروع إلى تحسين أداء سلاسل قيمة الفواكه والخضار وزيادة استخدام الممارسات الزراعية الجيدة والفعّالة. ومن المتوقع أن يزيد المشروع مناعة سلاسل قيمة الفواكه والخضار إزاء الصدمات المناخية والاقتصادية، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي في لبنان. إضافة إلى ذلك، سوف تتمّ مساعدة منتجي وتجار المدخلات على تطوير استراتيجيّاتهم وأنشطتهم التجارية واعتماد التقنيات الحديثة. كما سيجري تمكين المزارعين من تنسيق استراتيجيّاتهم وأنشطتهم، من أجل تنفيذ خطط اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.

في موازاة ذلك، ويتمويل من الحكومة الكندية ومن خلال برنامج الأمم المتحدة لتنمية القطاع الإنتاجي، نفّذت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) مشروعاً يدعم حوالي 406 مزارعين في شمال لبنان ومنطقة عكار. وسلّمت الفاو 65

بنك عوده

مزارعاً شهادات في الإدارة المتكاملة للمزروعات، بالإضافة إلى شهادات في الزراعة العضوية المطابقة لمواصفات الاتحاد الأوروبي. ومن شأن هذه الشهادات أن تتيح للمزارعين الوصول إلى أسواق جديدة وتوزيع منتجاتهم. كذلك، استفاد المزارعون من تدريب فني ومن توزيع كميات من المدخلات وتأهيلهم لتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في إطار البرنامج، ما من شأنه أن يحسّن مهاراتهم على صعيد الإنتاج والإنتاجية.

أما على صعيد القطاع الصناعي، فقد أدى القتال على حدود لبنان الجنوبية إلى تدمير ممتلكات وبنى التحتية، كما إلى تعطيل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ما يُرجّح بأن ذلك قد أثر سلباً على النشاط الصناعي.

إلى ذلك، لا يزال الصناعيون اللبنانيون يواجهون مشكلات في سلاسل العرض، ما يولّد نقصاً في السلع الاستهلاكية ويؤدي إلى تضخم من ناحية العرض وارتفاع في كلفة المواد الأولية. وقد تفاقم هذا الوضع جرّاء ضعف بيئة الأعمال، ذلك أن لبنان يعاني من انتشار الفساد، ومن تعقّد المعاملات وبطء الروتين الإداري، ومن وهن البنى التحتية ومن نقص في الخدمات الأساسية، بما فيها الكهرباء.

1-1-2- البناء: تأثير قطاع البناء بشدّة بالوضع الاقتصادي العام

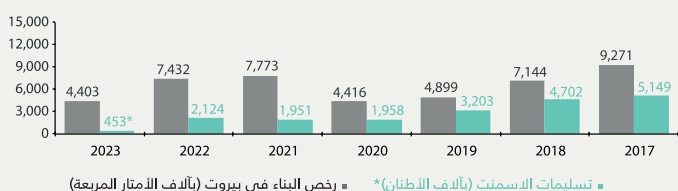
اهتزّ قطاع البناء في لبنان بفعل الصدمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ بداية الأزمة. وبصورة عامة، عكس القطاع الوضع الاقتصادي العام. فمن ناحية الطلب، أدّت الدورة الكاملة للسوق إلى جعل شراء العقارات والأراضي باهظ الكلفة بالنسبة إلى غالبية المقيمين، مما وجه ضربة للطلب المحلي. ومن ناحية العرض، تركّز الأداء بشكل أساسي على استكمال المشاريع القديمة وصيانتها منذ بداية الأزمة.

وبالتفصيل، سجّلت الليرة اللبنانية استقراراً نسبياً في العام 2023 كما تراجع التضخم نسبياً، إلّا أن زيادة الدخل لم يتمّ استدراكها بعد، ما أدّى إلى تباطؤ حركة الإنفاق. وفي عام 2023، من المقدّر أن يكون الإنفاق الأسري الحقيقي قد ارتفع بما يقارب 1.2% عام 2023، وأن يستمرّ منحه هذا عام 2024 ليصل إلى 2.0%. وبحسب تقديرات وكالة FitchSolutions، فإن هذا التطور عائد إلى انخفاض مستويات التضخم، وإلى التدفقات اللافئة للعاملين في الخارج، وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، وإلى الاستقرار النسبي للعملة، من بين عوامل أخرى.

غير أن زيادة الدخل والإنفاق ستفيد في المقام الأول شراء السلع والخدمات الأساسية، لأنّ القوة الشرائية لا تزال ضعيفة والتوجّهات الإنفاقية مركّزة على الضرورات في أوقات الأزمة. وقد أدّى هذا الوضع إلى تباطؤ كبير في شراء العقارات من قبل المقيمين، لعدم توافر الحجم اللازم من السيولة بالدولار الطازج.

وفي ما يتعلّق بالطلب الخارجي على العقارات في لبنان، فقد ازداد ميل المغتربين والأجانب إلى شراء العقارات قبل الفصل الرابع من العام 2023. ويفسّر ذلك بأن أسعار العقارات في البلاد كانت رخيصة نسبياً بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في الخارج ويتمتعون بمستويات عالية من الدخل ولديهم آفاق واعدة للقيمة المستقبلية مع استقرار اقتصاد البلاد. ولكن، مع بداية الفصل الرابع ونشوب الحرب بين إسرائيل وحماس، من المقدّر أن يكون عدم الاستقرار قد انعكس سلباً على الاستثمارات في لبنان، بما في ذلك الاستثمار العقاري. يُضاف إلى ذلك أن أساسيات لبنان الهزيلة وضعف دولة القانون والمأزق السياسي الراهن والفساد والبنية الاقتصادية الهشة ظلّت تؤثر على توجّهات

تطور مؤشرات قطاع البناء



*أرقام الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2023

البناء

التغير		2022		2021		
2022 / 2021	فصل 4 / فصل 4	2022	فصل 4	2021	فصل 4	
-7.6%	3.7%	14,362	5,190	15,550	5,005	قيمة المبيعات العقارية (بملايين الدولارات)
-27.3%	-39.0%	79,990	23,490	110,094	38,514	عدد عمليات البيع العقارية
-43.4%	-46.6%	830	249	1,467	466	منها عمليات البيع للأجانب
27.1%	70.0%	180	221	141	130	القيمة الوسيطة للعمليات (بالآلاف الدولارات)
32.6%	38.1%	1,045	390	788	283	الضرائب العقارية (بملايين الدولارات)

بنك عوده

المستثمرين. لذا، يُعتبر لبنان حالياً وجهة استثمارية محفوفة بالمخاطر، بحيث يفضل الأجانب خيارات أكثر أماناً في المنطقة.

أما من ناحية العرض، فقد شهدت تسليمات الأسمنت، التي هي مؤشّر متزامن مع حركة البناء، ازدياداً بنسبة 10.7% في الأشهر الستة الأولى من عام 2023 مقارنةً بالأشهر الستة الأولى من عام 2022. وبلغت كمّيات الأسمنت المسلّمة حوالي 1032.6 ألف طن في النصف الأول من العام 2023، مقابل 932.7 ألف طن في النصف الأول من العام 2022، ما يعكس تحسّن النشاط قياساً على السنة السابقة. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب زيادة بنسبة 13.8% بين الأشهر الستة الأولى من العام 2022 والفترة ذاتها من العام 2021، حيث بلغت الأرقام 819.6 ألف طن في النصف الأول من 2021. ويدلّ ذلك على ميل إلى التحسّن في هذا العنصر من عناصر حركة البناء في لبنان، كما جاء في نشرة مصرف لبنان.

مع ذلك، فإن هذا الميل إلى التحسّن في تسليمات الأسمنت لا يعكس زيادة في بناء مشاريع جديدة، بل إن الدافع الرئيسي لاستئناف تسليم كمّيات الأسمنت هو تمويل شركات البناء التي باعَت شققاً قبل الأزمة.

إلى ذلك، تفيد بيانات نقابة المهندسين في بيروت أن مساحات رخص البناء انخفضت عام 2023 بنسبة 40.7% مقارنةً بأرقام العام السابق بحيث تراجعت هذه المساحات عام 2023 إلى 4403444 متراً مربّعاً، مقابل 7431626 متراً مربّعاً عام 2022. ويظهر ذلك تباطؤاً كبيراً في حركة البناء عقب مسار تصاعدي بين عامي 2020 و2022، حيث بلغ إجمالي النمو 160.5% خلال هذه الفترة.

وبالتفصيل، إذا تفحصنا التوزّع المناطقي لرخص البناء في العام 2023، نجد أن جبل لبنان يستأثر بحصة الأسد (34.1%) من المجموع و1500404 متراً مربّعاً، يليه لبنان الجنوبي والنبطية (30.9% و1359297 متراً مربّعاً ثم 18.5% و813571 متراً مربّعاً على التوالي). وتأتي منطقة البقاع في المركز الرابع (12.4% و545684 متراً مربّعاً) فيما بلغت حصة منطقة بيروت 3.3% من إجمالي هذه الرخص (146261 متراً مربّعاً)، تلاها لبنان الشمالي الذي نال حصة هامشية لا تتعدّى 0.9% (38227 متراً مربّعاً). وتجدر الإشارة إلى أن تراخيص البناء تُعدّ مؤشراً اقتصادياً على حركة البناء القادمة في السوق العقاري. وبالتالي، فإن ذلك يعكس انخفاض حجم العرض العقاري المقبل في العام 2023 بسبب دولة السوق.

وتوازيًا، شهد الفصل الرابع من العام 2023 تطورات ملحوظة في القطاع العقاري في لبنان. أولاً، إعادة فتح بعض دوائر السجل العقاري من قبل وزارة المالية في مناطق جبل لبنان: جبيل وكسروان والمتن وبعيدا وعاليه والشوف. وتهدف عملية إعادة الفتح هذه إلى تدبير شؤون المواطنين المتعلّقة بالسجل العقاري. وقد تمّ نقل بعض موظفي المديرية العامة لوزارة المالية إلى المديرية العامة للشؤون العقارية من أجل مساعدة 32 موظفاً في إدارة السجلات. ثانياً، قرار البرلمان بتحرير عقود الإيجار القديمة للعقارات غير السكنية من القيود التي كان قد فرضها قانون 1963. ويحدّد القانون الجديد فترة الإيجار بأربع سنوات يرتفع خلالها بدل الإيجار تدريجياً. كما يحدّد بدل الإيجار السنوي بنسبة 8% من قيمة العقار المستأجر، مع إلزام المستأجر بدفع 25% من هذا البدل في السنة الأولى، و50% في السنة الثانية وكامل البدل في السنتين الثالثة والرابعة. وعليه، إذا كانت قيمة العقار المؤجّر 100000 دولار، يكون إيجاره السنوي 8000 دولار. يدفع المستأجر 2000 دولار في السنة الأولى، و4000 دولار في السنة الثانية، و8000 دولار في كل من السنتين الثالثة والرابعة. وقد أثارت هذه الخطوة خلافاً، إذ اعتبر المستأجرون أن نسبة 8% مرتفعة للغاية، ولكن من المتوقّع أن يؤدّي هذا القانون إلى تحرير بعض العقارات المعروضة في السوق مع انتهاء مدة العقود، ما سيفضي إلى زيادة حجم التأجير العقاري أو انخفاض أسعار الإيجارات.

وتجدر الإشارة إلى أن العقارات غير السكنية هي تلك التي يتمّ تأجيرها لمؤسسات تجارية أو صناعية أو لأفراد يرغبون في استخدامها لأغراض غير سكنية.

وفي ما يتعلّق بالمستقبل، ثمة مخاطر وفرص تلوح في الأفق. فعلى صعيد الفرص المستقبلية التي قد تُتاح لقطاعي العقارات والبناء في لبنان، من المرجّح أن يؤدّي انتهاء المعارك على الحدود الجنوبية إلى مرحلة إعادة إعمار. ومن المؤكّد أن هذه المرحلة ستنشّط حركة البناء في المناطق المتضرّرة. علاوة على ذلك، إذا تمّ التوصل إلى اتفاق يضمن الاستقرار على الحدود لأجل طويل، فإن الطلب على العقارات في المناطق التي سيتمّ تجديدها وإعادة إعمارها سيزداد لأن الأسعار الأولية ستكون رخيصة، والاستقرار سوف يجذب الاستثمار الأجنبي. وعلى المدينتين القصير والمتوسط، عندما يعاود الاستهلاك وتيرته الطبيعية، سوف تُتاح الفرصة مجدداً لانتعاش قطاع البيع بالتجزئة في لبنان، والذي سيشمل الطلب وبناء مساحات مكتبية للبيع بالتجزئة.

بنك عوده

أما على صعيد المخاطر، فإن أجواء المراهقة على المستوى السياسي في لبنان إضافة إلى التوترات الحدودية تخيم على الاتفاق المستقبلية للقطاع. وإذا لم تتم معالجة هذه المخاطر ولم تتخذ إجراءات استباقية، فسوف يستمر قطاعا البناء والعقارات في التآكل لأن توجه الأجانب سيتحول نحو خيارات أخرى، ولأن القدرة الشرائية المحلية قاصرة عن تلبية متطلبات الأسعار لشراء العقارات بشكل عام.

3-1-1- التجارة والخدمات: الحرب الإسرائيلية تلجم نهوض القطاع الثالث

كان القطاع الثالث اللبناني يسير على طريق نهوض مستقر نسبياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023. غير أن هذا الاتجاه تباطأ منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي مع بدء الحرب بين إسرائيل وحماس ونشوب القتال على حدود لبنان الجنوبية. وقد حصل هذا التباطؤ عندما نصح عدد من البلدان رعاياه بعدم السفر إلى لبنان، ما أدى إلى انحسار تدفق الأجانب. إضافة إلى ذلك، دفعت المخاوف الأمنية إلى توقف النشاط، مع التركيز على تعويض مخاطر اتساع نطاق الحرب بدلاً من النمو.

وعلى صعيد أداء مطار بيروت الدولي، ارتفع إجمالي عدد الركاب بنسبة 12.1% عام 2023 مقارنةً بعام 2022، ليصل إلى 7094074 مسافراً عام 2023 مقابل 6329747 عام 2022، كما ارتفع عدد الرحلات بنسبة 9.0% عام 2023 مقارنةً مع 2022. وفي الوقت نفسه، انخفض حجم البضائع المشحونة والمفرغة في المطار بنسبة 1.3% خلال الفترة المذكورة.

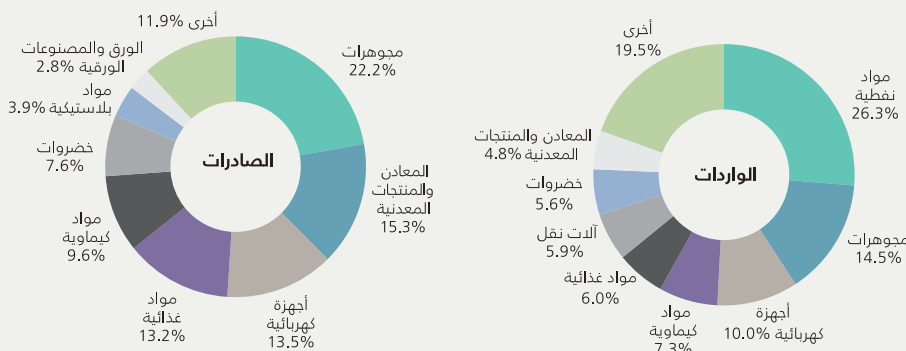
وارتفع عدد الركاب القادمين بنسبة 11.5% ليصل إلى 3477466 مسافراً في العام 2023، مقابل 3119404 مسافراً في العام 2022. كما وصل عدد الركاب المغادرين من مطار بيروت الدولي في العام 2023 إلى 3616608 مسافراً، مسجلاً زيادة نسبتها 12.7%، مقابل 3210343 مسافراً مغادراً في العام الذي سبقه.

توازياً، ارتفعت عمليات الهبوط والإقلاع بنسبة 9.0% في العام 2023، حيث هبطت 28600 طائرة وأقلعت 28606 طائرات خلال هذا العام. كذلك، وصل عدد الرحلات القادمة والمغادرة عبر مطار بيروت الدولي في العام 2023 إلى 57206 رحلات، مسجلاً زيادة نسبتها 9.0%، مقابل 52495 رحلة في العام 2022.

ولدى التدقيق في نسبة استعادة نشاط المسافرين الوافدين عبر مطار بيروت الدولي بين العام 2023 والعام 2019، يتبين لنا أن معدل استعادة حركة الوصول قياساً على مستويات ما قبل الأزمة وما قبل جائحة كوفيد، بلغ 81.2%. مع أن هذا الرقم يظهر تباطؤاً بالمقارنة مع معدل استعادة حركة المسافرين الوافدين في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023 (82.2%)، إلا أنه تحسّن بالمقارنة مع نسبة الإستعادة المسجلة في تشرين الثاني/نوفمبر (80.5%) بسبب موسم العطل.

وفي التفاصيل، يتبين أن فترة أعياد نهاية سنة 2023، التي تمتدّ طوال شهر كانون الأول/ديسمبر، سجلت انتعاشاً

توزع الواردات والصادرات (سبعة أشهر 2023)



بنك عوده

طفيفاً للنشاط بعد التراجع الملاحظ في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ويرجع ذلك أساساً إلى تدفق المغتربين الذين يرغبون في تمضية عيدي الميلاد ورأس السنة مع عائلاتهم. في المحصلة، يمكن القول أن موسم الأعياد في نهاية العام 2023 كان على العموم أقل نجاحاً منه في العام السابق، لكنه أمد اقتصاد البلاد بدفع قوي.

في موازاة ذلك، تفيد إحصاءات وزارة السياحة أن عدد السياح القادمين إلى لبنان بلغ 1566368 سائحاً في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2023. وينم هذا الرقم على ازدياد التدفق السياحي بنسبة 17.1% مقابل مقارنة مع 1337515 سائحاً وافداً في الفترة ذاتها من العام 2022. ومن الواضح أن تدفق السياح إلى البلاد في السنة الماضية هو الأكبر منذ العام 2019. ولكن، منذ اندلاع المعارك على حدودنا الجنوبية، اتخذ تدفق الأجانب إلى لبنان منحى سلبياً.

ولدى التدقيق في توزع السياح الوافدين حسب الجنسية خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2023، نجد أن الأوروبيين هم الأكثر عدداً إذ بلغت نسبتهم 41.0% (642562) من مجموع السياح الوافدين إلى لبنان. وتأتي الدول العربية وأميركا في المركزين الثاني والثالث، بحيث بلغت حصة الأولى 25.5% (399773) وحصة الثانية 20.5% (320937) من إجمالي عدد السائحين الوافدين خلال هذه الفترة. تليها آسيا وأوقيانيا وأفريقيا: 4.9% و 4.5% و 3.6% على التوالي.

وعلى مستوى القطاع الفندق، تأثرت الفنادق بشدة بتأثر أداء السياحة. ففي تشرين الأول 2023، بلغت نسبة إشغال الفنادق من فئتي 4 و 5 نجوم في لبنان 31.8%، بانخفاض نسبته 9.2 نقاط مئوية مقارنة بأرقام تشرين الأول/أكتوبر 2022.

في المستقبل، ومع استمرار عدم الاستقرار الإقليمي وخطر امتداد الحرب إلى لبنان، قد يظل أداء القطاعين السياحي والفندقي متواضعاً. ومع أن المعارك بقيت حتى الآن محصورة بشكل رئيسي في المناطق الحدودية، إلا أنها تكثفت تدريجياً وتوسعت مع الوقت. ففي كانون الثاني/يناير، شنت غارة إسرائيلية على ضواحي بيروت، في حين أصبحت الضربات في عمق المنطقة الجنوبية أكثر تواتراً. وهذا التصعيد على الجبهة اللبنانية يثير مخاوف من نشوب حرب أوسع نطاقاً في المنطقة، ما دفع الدول مرة أخرى إلى التحذير من السفر إلى لبنان. ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل، ولا سيما التصعيد الذي يرافق الاعتداء على العاصمة، بصورة سلبية على السياحة في المستقبل، بحيث يتضاءل عدد زوار البلاد الأجانب ويعدل بعض المغتربين عن زيارتهم العائلية خوفاً من تعذر مغادرتهم لبنان أو من امتداد الأعمال الحربية إلى لبنان بأكمله.

وعلى صعيد نشاط مرفأ بيروت، فقد سجل حجم البضائع ارتفاعاً بنسبة 6.5%، وتحديدًا من 4251 ألف طن في الأشهر العشرة الأولى من العام 2022 إلى 4527 ألف طن في الفترة ذاتها من العام 2023. وشهد عدد البواخر ارتفاعاً إبان هذه الفترة ليصل إلى 1143 باخرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2023 مقابل 980 باخرة في الفترة ذاتها من العام 2022، أي زيادة نسبته 16.6% على أساس سنوي. من ناحية أخرى، سجل عدد الحاويات تراجعاً بنسبة 4.2% (على أساس سنوي) ببلوغه 460997 حاوية في الأشهر العشرة الأولى من العام 2023، مقابل 481198 حاوية في الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

التجارة والخدمات

التغير		2023		2022	
2022 / 2023	فصل 4 / فصل 4	2023	فصل 4	2022	فصل 4
16.6%	23.3%	1,143	127	980	103
-4.2%	15.6%	461	58	481	50
6.5%	41.5%	4,527	577	4,251	408
9.0%	-12.4%	57,206	11,310	52,495	12,907
12.1%	-12.5%	7,094	1,321	6,330	1,509
-66.3%	-85.2%	11,172	1,206	33,172	8,133

أرقام الفصل الرابع تشمل شهر تشرين الأول من كل عام. الأرقام السنوية تشمل الأشهر العشرة الأولى *
أرقام الفصل الرابع تشمل شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من كل عام. الأرقام السنوية تشمل الأشهر الإحدى عشرة الأولى **

بنك عوده

2-1- القطاع الخارجي: فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 1.6 مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2023

على الصعيد الخارجي، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً بقيمة 1.6 مليار دولار أميركي في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة مقابل عجز بقيمة 3.2 مليار دولار في العام 2022 بكامله. ويعود هذا الفائض المسجّل في ميزان المدفوعات، بالرغم من تقلص الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 0.9 مليار دولار، الى ازدياد الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 2.6 مليار دولار. غير أن ذلك لا يدلّ على فائض المدخلات على المخرجات، لأن السيولة بالنقد الأجنبي لدى المصارف لم ترتفع إلّا بمقدار 0.1 مليار دولار (من 4.2 الى 4.3 مليار دولار). ونتج ذلك بخاصة عن انخفاض الإلتزامات الخارجية للمصارف بقيمة 3 مليارات دولار (من ودائع غير المقيمين بوجه خاص) جرّاء هبوط سعر الصرف الرسمي من 1507.5 ل.ل. الى 15000 ل.ل.، باعتبار أن قسماً من الإلتزامات تجاه غير المقيمين هو بالليرة اللبنانية. وإذا احتسبنا ميزان المدفوعات على أساس سعر صرف ثابت، يكون قد سجّل توازناً (لا فائض ولا عجز) إثنان الفترة المعنيّة.

في ما يخصّ التجارة الخارجية، تبيّن آخر الأرقام المتوافرة (عن الأشهر السبعة الأولى من السنة) أن الواردات اللبنانية انخفضت بنسبة 9% مقابل تراجع الصادرات بنسبة 24% مقارنةً بالأشهر السبعة الأولى من العام 2022، ما أسفر عن تقلص العجز الخارجي بنسبة 6% بين هاتين الفترتين.

وبالتفصيل، يُظهر توزّع واردات لبنان حسب نوع المنتجات في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 أن المنتجات المنجمية استأثرت حصة الأسد، بحيث شكّلت 26.3% من مجموع الواردات. تلتها المجوهرات والمعدّات والتجهيزات الكهربائية (14.5% و 10.0% على التوالي). وحلّت المنتجات الكيماوية في المركز الرابع (7.3% من المجموع) تلتها السلع الغذائية، ثم السيارات والمركبات، فالمنتجات النباتية (6.0% و 5.9% و 5.6% على التوالي).

ويبيّن توزّع الواردات حسب بلدان المنشأ في الفترة ذاتها أن الواردات الآتية من الصين استأثرت بحصة الأسد (12.3% من المجموع)، تلتها تلك الآتية من اليونان (10.7%) ثم من سويسرا وتركيا (10.2% و 8.3% على التوالي). وحلّت إيطاليا والولايات المتحدة الأميركية بعد تركيا (5.7% و 4.3% من الواردات الإجمالية للفترة المعنيّة).

في موازاة ذلك، يُظهر توزّع الصادرات اللبنانية حسب نوع المنتجات في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 أن الحصة الأكبر كانت من نصيب المجوهرات (22.2% من مجموع الصادرات) تلتها المعادن والمنتجات المعدنية (15.3%) ثم المعدّات والتجهيزات الكهربائية فالسلع الغذائية (13.5% و 13.2% على التوالي). وحلّت بعدها المنتجات الكيماوية التي شكّلت 9.6% من الصادرات الإجمالية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023.

ويبيّن توزّع الصادرات اللبنانية حسب أهم بلدان المقصد في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023 أن الإمارات العربية المتحدة استأثرت بالحصة الأكبر من صادراتنا باستقطابها 20.6% من المجموع. تلتها تركيا، ثم مصر فالعراق (6.7% و 5.3% و 4.9% على التوالي). وحلّت بعدها سويسرا التي بلغت حصتها 4.8% من الصادرات الإجمالية للأشهر السبعة الأولى من العام 2023.

بنك عوده

3-1- القطاع العام

موازنة 2024: خليط من الإيجابيات والسلبيات

يلحظ مشروع موازنة العام 2024 نفقات إجمالية بقيمة 295.1 ألف مليار ليرة لبنانية (3.3 مليار دولار) مقابل إيرادات إجمالية بقيمة 277.9 ألف مليار ليرة لبنانية (3.1 مليار دولار)، ما يخلّف عجزاً بقيمة 17.2 ألف مليار ل.ل.، أي ما يوازي 191 مليون دولار.

ويُسم مشروع الموازنة بعدد من النقاط الإيجابية وبأخرى سلبية. فعلى صعيد الإيجابيات، يمكن أن نذكر:

- إن الحكومة، التي باشرت دراسة مشروع موازنة العام 2024 المُحال إليها من وزارة المالية في بداية شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أقرته بسرعة ضمن المهلة الدستورية، وهذه سابقة منذ العام 2002. ثم أُحيل مشروع الموازنة إلى البرلمان قبل 15 يوماً من بدء دورة الخريف في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ما يجيز للحكومة، وفقاً للمادة 86 من الدستور، أن تصدره هي بمرسوم بدلاً من القانون في حال لم يصدّق عليه المجلس النيابي.

- تنطوي الموازنة على تعزيز نسبة تعبئة الموارد التي كانت تساوي 16% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة والتي تقلّصت كثيراً فيما بعد لتقتصر على 4% من الناتج في العام 2022 بسبب الهبوط الكبير لقيمة العملة بعد اندلاع الأزمة. ويشكّل تعزيز تعبئة الموارد ضرورة حيوية لتأمين التوازن المالي واستقرار المالية العامة، وهو في حدّ ذاته شرط أساسي لاستقرار سعر الصرف بمجمّله.

- إن زيادة الضرائب والرسوم في موازنة العام 2024 أملاها هبوط قيمة العملة الوطنية بنسبة 98% منذ بداية الأزمة، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي بنحو 60 ضعفاً، ما أدّى إلى تضخّم تراكمي بنسبة 5000% منذ بداية الأزمة، الأمر الذي يفرض موازنةً نسبية للضرائب والرسوم من أجل دعم المرافق العامة.

- تأتي التعديلات الضريبية المقترحة في موازنة 2024 بعد مواءمة الدولار الجمركي مع سعر السوق قبل أشهر قليلة، وهو ما ساهم بحدّ ذاته في إحداث نوع من التوازن المالي وفي دعم المالية العامة وتعزيز الاستقرار النقدي الذي شهدته البلاد في غضون الأشهر الثمانية الماضية.

أما من السلبيات فنذكر:

- إن مشروع الموازنة يفتقر إلى رؤية اقتصادية ينبغي أن ترافقه لتوضيح استراتيجية الحكومة الرشيدة والماكرو-اقتصادية للمستقبل، والتي تندرج في إطارها الموازنة السنوية.

- إن العجز المالي المتوقّع لعام 2024 والذي يبلغ 17 ألف مليار ليرة لبنانية (191 مليون دولار) يبدو صورياً للغاية، ما يدعو إلى التشكيك في أرقام الموازنة، خصوصاً في ضوء الإنفاق الإضافي المرتبط بالحرب.

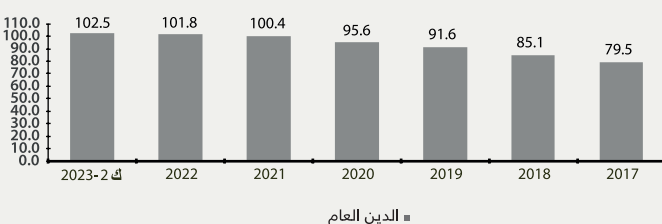
- يجب أن يضمن مشروع موازنة العام 2024 توافقه مع عملية توحيد سعر الصرف التي أطلقها مصرف لبنان، وأن يتجنّب المعاملة التفضيلية لبعض المكلّفين على حساب البعض الآخر.

- على وجه الخصوص، يقتضي إعادة النظر في المادة التي تسمح للمكّلفين بدفع ضرائبهم بواسطة حساباتهم المصرفية بالدولار المحلي بسعر صرف يعادل 40% من سعر منوّعة "صيرفة"، نظراً لكونها تطرح سعر صرف جديداً في السوق بينما المطلوب هو الحدّ من تعدّدية سعر الصرف.

- يجب أن يتضمّن مشروع موازنة العام 2024 موارد كافية لتفعيل الإدارة الضريبية من أجل تعزيز الامتثال وتحسين العدالة الضريبية.

المديونية العامة

بمليارات الدولارات



■ الدين العام

المالية العامة (مليون دولار أمريكي)*

موازنة 2024	موازنة 2023	موازنة 2022	فعلي 2021	فعلي 2020	فعلي 2019	
3,088	1,824	962	1,250	2,374	10,387	إجمالي الإيرادات العامة
3,279	2,461	1,311	1,105	3,707	15,865	إجمالي المصروفات العامة
163	159	119	156	545	5,024	خدمة الدين
-191	-637	-349	144	-1,333	-5,478	العجز العام
-28	-478	-231	301	-788	-455	العجز الأولي
-5.8%	-25.9%	-26.6%	13.1%	-36.0%	-34.5%	إجمالي العجز / المصروفات
-1.1%	-2.6%	-3.5%	1.2%	-8.2%	-11.4%	إجمالي العجز / الناتج المحلي الإجمالي
17.0%	7.4%	9.7%	10.1%	14.6%	21.5%	الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي
18.0%	10.0%	13.2%	8.9%	22.8%	32.9%	المصروفات / الناتج المحلي الإجمالي
-0.2%	-2.0%	-2.3%	2.4%	-4.9%	-0.9%	العجز الأولي / الناتج المحلي الإجمالي
90,000	81,000	31,166	16,164	5,601	1,606	سعر صرف الليرة اللبنانية/دولار أمريكي

* على أساس المتوسط السنوي لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية

بنك عوده

- على الحكومة أن تحدّ من فرض رسوم بالدولار الأمريكي لتجنّب ظهور طلب مفرط على الورقة الخضراء في السوق من قبل المكلّفين بغرض تسديد الضرائب. وبالأحرى، ينبغي تحصيل الضرائب بالليرة اللبنانية، وإيداع الإيرادات لدى مصرف لبنان، على أن يقوم هذا الأخير بإجراء التحويل اللازم كلّما احتاجت الحكومة إلى تسديد دفعة متوجّبة بالدولار الأمريكي.

- إن رفع الضرائب بشكل عشوائي في اقتصاد منكمش يدفع الاقتصاد الحقيقي الى مزيد من التراجع. يتعيّن بالأحرى على الدولة أن تحاول تحسين الجباية وتحفيز الإلتزام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. فعلى الدولة أن تفكّر جدّياً في معالجة العجز الكبير الناجم عن التهرب الضريبي، والذي يقدر بما لا يقلّ عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني، والذي يتأتّى بشكل أساسي من ضريبة الدخل والإيرادات الجمركية وفواتير الكهرباء والرسوم العقارية، إلخ...

أخيراً، لا خيار أمام الدولة سوى الحدّ من احتياجاتها التمويلية في المستقبل، خصوصاً في ضوء موقف مصرف لبنان الممتنع عن تمويل القطاع العام. ومن المفروض أن يتأتّى التصحيح المالي مستقبلاً من التقشّف في الإنفاق، ومن تحسين تعبئة الموارد، والحدّ من التهرب الضريبي، وإصلاح قطاع الكهرباء وتحقيق تحسّن ملموس في الإدارة المالية بوجه عام.

4-1- القطاع المالي

1-4-1 استقرار العملة بالرغم من الأزمة السياسية المتطامة وتداعيات الحرب

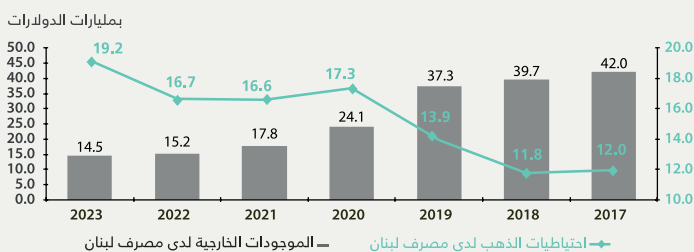
منذ بداية الفصل الثاني من العام 2023، صمدت الليرة اللبنانية إزاء الدولار الأمريكي في سوق الصرف الموازية بعد هبوطها الحادّ في الفصل الأول، بحيث قارب سعرها الـ 90000 ل.ل./الدولار الواحد حتى نهاية السنة، في الوقت الذي بدأ لبنان حقبة مالية ونقدية جديدة تحت مظلة الإدارة الجديدة لمصرف لبنان منذ مطلع آب 2023.

وفي التفاصيل، إن سعر الصرف في السوق الموازية، والذي بلغ ذروته عند 145000 ليرة لبنانية/الدولار نحو نهاية آذار 2023، مقابل 43000 ليرة لبنانية في بداية العام، ظل يتحرك في محيط الـ 90000 ليرة لبنانية منذ بداية نيسان 2023 حتى نهاية العام المنصرم. ويأتي استقرار سعر صرف الليرة إزاء الدولار في السوق الموازية بالرغم من استمرار فراغ دستوري متعدّد الأشكال، ومن غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الضرورية، ومن تزايد التوترات الجيوسياسية منذ اندلاع النزاع العسكري في قطاع غزّة بتاريخ 7 تشرين الأول 2023. ويعكس هذا الاستقرار بنوع خاص: (1) الدولة الشاملة للاقتصاد، (2) إلغاء منصّة "صيرفة" وسياسة مصرف لبنان الجديدة القاضي بالامتناع عن تمويل الحكومة، خصوصاً بالعملات الأجنبية، (3) تدفّقات نقدية مطّردة بالعملات الأجنبية مع تسجيل تحويلات العاملين في الخارج نحو 6.4 مليار دولار في العام 2023 (تمثّل 27.5% من إجمالي الناتج المحلي) حسب تقديرات البنك الدولي و(4) موسم سياحي قوي خلال الصيف وفترات الأعياد.

وفي الوقت نفسه، تميّز عام 2023 بانخفاض حجم النقد المتداول. ففي الواقع، تُظهر الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان أن النقد المتداول خارج مصرف لبنان تقلّص بشكل كبير وبنحو 22.1 ألف مليار ليرة لبنانية خلال العام 2023، متراجعاً من 80.1 ألف مليار ليرة لبنانية في نهاية العام 2022 الى 58.1 ألف مليار ليرة في نهاية العام 2023. إلا أن الارتباط بين سعر العملات الأجنبية في السوق السوداء وحجم النقد المتداول كان على قدر من الضعف خلال العام 2023، كما يتّضح من معامل التحديد البالغ 13% بين هذين المتغيّرين.

وبالتوازي، ظلّت احتياطيّات القطع السائلة لدى مصرف لبنان آخذة في الإزدياد منذ تولّي النائب الأول لحاكم البنك المركزي منصب الحاكم بالإنبابة بعد انتهاء ولاية الحاكم في 31 تموز/يوليو 2023. وفي الواقع، تشير أحدث الإحصاءات

مؤشرات سوق القطع



الوضع النقدي

التغيّر	11 أشهر 2023	11 أشهر 2022	التدفقات بملايين الدولارات
4,873	1,669	-3,204	الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)
-12,894	-23,303	-10,409	الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)
-5,684	-11,567	-5,883	الديون على القطاع الخاص
-13,706	-33,201	-19,496	الاستعمالات = الموارد
-88,242	-74,543	13,699	النقد (م3)
74,536	41,342	-33,195	فروقات القطع وأبواب أخرى

بنك عوده

إلى أن احتياطات القطع السائلة لدى مصرف لبنان ارتفعت بمقدار 748 مليون دولار منذ نهاية تموز/يوليو 2023 لتصل إلى 9.321 مليار دولار في نهاية السنة.

من جهة أخرى، بلغ إجمالي اكتتابات النظام المالي في سندات الخزينة اللبنانية حوالي 18861 مليار ليرة لبنانية في العام 2023، وقد خُصّصت بكاملها لمصرف لبنان. وبالمقارنة، تناهز قيمة الاستحقاقات 18756 مليار ليرة لبنانية، ما أسفر عن فائض أسمى بما يقارب 105 مليار ليرة لبنانية في العام 2023، مقابل عجز أسمى قدره 1773 مليار ليرة لبنانية في العام 2022. وبفعل تدخل مصرف لبنان في السوق الأولية لسندات الخزينة، سجّلت محفظة الأوراق المالية بالليرة اللبنانية لدى مصرف لبنان نمواً بقيمة 5349 مليار ليرة في العام 2023، لتصل إلى 65983 مليار ليرة في نهاية شهر كانون الأول.

ولكن في ضوء موقف مصرف لبنان القاضي بالامتناع عن تمويل القطاع العام، قرّرت وزارة المالية في 28 كانون الأول 2023 تعليق إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية أو اليوروبوندر خلال الفصل الأول من العام 2024 حتى إشعار آخر. وهذا يعني أن وزارة المالية ستسحب من حسابها لدى مصرف لبنان لتسديد سندات الخزينة بالليرة المستحقة في الفصل الأول من العام 2024 والبالغة 3623 مليار ليرة.

أما شهادات الإيداع، فقد تقلّص إجمالي محفظتها بالليرة اللبنانية بقيمة 8138 مليار ليرة خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2023 ليصل إلى 35009 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بعد أن ظلّ مستقراً خلال العام 2022.

أخيراً، مع بداية حقبة جديدة في مصرف لبنان، يقوم الأخير حالياً بالتمهيد لإطلاق منصّة "بلومبرغ" الالكترونية، والأنظار تتّجه نحو تعامل مصرف لبنان المقبلة، التي ستحدّد إطار المنصّة الجديدة. وتندرج هذه الخطوة في سياق الجهود المتواصلة لتعزيز الشفافية والحوكمة في اقتصاد نقدي ناشئ، وللانتقال تدريجياً إلى نظام الصرف العائم الموجه، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ما تبقى من احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي.

1-4-2- النشاط المصرفي: السيولة المصرفية بالنقد الأجنبي في الخارج بلغت 4.3 مليارات دولار، إضافة إلى 0.8 مليار دولار من السيولة بالنقد الأجنبي في الخزائن المحلية

يُظهر التحليل التراكمي للقطاع المصرفي منذ بداية الأزمة المالية في لبنان، أي بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، الاتجاهات التالية:

- انخفاض تراكمي لافيت لمجموع الودائع بقيمة 73.4 مليار دولار أميركي نتيجة عمليات سحب وسداد قروض: فقد تراجعت ودائع الزبائن من 168.4 مليار دولار في تشرين الأول 2019 إلى 95.0 مليار دولار في تشرين الثاني 2023، أي بما يعادل 44%. في هذا السياق، انخفضت ودائع المقيمين بقيمة 59.0 مليار دولار أميركي فيما انخفضت ودائع غير المقيمين بقيمة 14.4 مليار دولار. وتراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بقيمة 32.4 مليار دولار في الفترة المذكورة لتبلغ 91.3 مليار دولار بينما تراجعت الودائع بالليرة بقيمة 12.1 ألف مليار ل.ل. لتبلغ 55.3 ألف مليار ل.ل. في نهاية تشرين الثاني 2023. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة الودائع من 73.4% في تشرين الأول 2019 إلى 96.1% في تشرين الثاني 2023.

- انخفاض تراكمي لمجموع التسليفات بقيمة 45.6 مليار دولار أميركي في إطار الجهود المبذولة لتقليص انكشاف المصارف: فالمصارف اللبنانية قلّصت انكشافها إلى حدّ لافيت منذ بداية الأزمة بحيث انخفضت محفظة تسليفاتها من 54.2 مليار دولار إلى 8.5 مليار دولار، أي بما يعادل 84%. ويشكّل سداد القروض 62% من تقلّص الودائع. وقد تراجعت التسليفات بالنقد الأجنبي بقيمة 30.4 مليار دولار لتبلغ 7.7 مليار دولار بينما تراجعت التسليفات بالليرة اللبنانية بما يعادل 12.0 ألف مليار ل.ل. لتبلغ 12.1 ألف مليار ل.ل. ومن جرّاء ذلك، ارتفعت نسبة دولة التسليفات من 70.4% في تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 90.5% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

- انخفاض تراكمي لمعدل الفوائد على الودائع بالليرة اللبنانية بمقدار 762 نقطة أساس ولمعدل الفوائد على الودائع بالدولار بمقدار 656 نقطة أساس: فمعدل الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية تراجع من 9.03% في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 1.41% في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023، فيما انخفض المعدل الوسطي للفوائد على الودائع بالدولار الأميركي من 6.61% إلى 0.05% في الفترة ذاتها. وبلغ الفارق بين معدل الفائدة على الودائع بالدولار ومعدل ليور لثلاثة أشهر حوالي 5.58% في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مقابل 4.71% في تشرين الأول 2019.

- انخفاض تراكمي لسيولة المصارف بالنقد الأجنبي في الخارج بقيمة 4.1 مليار دولار. فقد تراجعت ديون المصارف اللبنانية على القطاع المالي غير المقيم من 8.4 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 4.3 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ونتج ذلك عن الإستخدام الكبير للسيولة الأجنبية من قبل المصارف اللبنانية لتلبية سحبات

بنك عوده

الزبائن النقدية في بداية الأزمة، ولاحقاً عقب صدور تعميم مصرف لبنان رقم 158. إنَّ الـ 4.3 مليار دولار من السيولة بالنقد الأجنبي الموضَّفة في الخارج، تُضاف إلى 0.8 مليار دولار من السيولة النقدية المودعة في خزائن المصارف اللبنانية.

- انخفاض تراكمي لمحفظه سندات اليوروبوندرز لدى المصارف بقيمة 12.3 مليار دولار أميركي جرّاء صافي عمليات البيع المحليّة وعمليات رصد المؤنّات. فقد بلغت محفظة سندات اليوروبوندرز المملوكة من المصارف اللبنانية 2.4 مليار دولار أميركي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023 مقابل 14.8 مليار دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2019. ونتج هذا الانخفاض عن صافي عمليات بيع سندات اليوروبوندرز بخسارة من قبل المصارف، لا سيّما خلال الأشهر الأولى للأزمة، إضافة إلى عمليات رصد كبيرة للمؤنّات فرضتها السلطات النقدية على محافظ سندات اليوروبوندرز.

- انخفاض تراكمي للأموال الخاصة بقيمة 15.4 مليار دولار أميركي، وذلك بسبب صافي الخسائر التي تكبّتها المصارف. فالأموال الخاصة للمصارف تقلّصت من 20.6 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بسبب صافي خسائر المصارف إبان هذه الفترة. وتعود الخسائر التي لحقت بالمصارف اللبنانية إلى تكاليف الصرف الباهظة، وإلى ازدياد الأعباء التشغيلية العائدة إلى ارتفاع التضخم، إضافة إلى المؤنّات الكبيرة المرصودة تحسّياً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص بوجه عام.

النشاط المصرفي

بملايين الدولارات	تشرين الأول 19	تشرين الثاني 23	التغيّر حجم
الموجودات المصرفية	262,804	112,578	-150,225
الأموال الخاصة	20,602	5,194	-15,408
ودائع الزبائن	168,364	94,973	-73,391
منها ودائع باليرة اللبنانية	44,727	3,689	-41,038
منها ودائع بالعملات الأجنبية	123,637	91,284	-32,353
التسليفات	54,166	8,530	-45,636
منها تسليفات باليرة اللبنانية	16,029	808	-15,222
منها تسليفات بالعملات الأجنبية	38,136	7,722	-30,414

1-4-3- ارتفاع كبير في أسعار الأسهم للسنة الثالثة على التوالي، وأسعار سندات اليوروبوندرز في أدنى مستوياتها في ظل أزمة متعدّدة الأشكال وتوترات جيوسياسية متزايدة

استمرّت أسعار سوق الأسهم اللبنانية في تسجيل ارتفاعات كبيرة للسنة الثالثة على التوالي، وذلك خصوصاً بفضل عمليات التحوّط تجاه انهيار العملة اللبنانية في سوق الصرف السوداء وسعي المستثمرين إلى تجنّب أي اقتطاع على رساميلهم، علماً أن أسعار الأسهم محرّرة بالدولار المحلي. وبالتوازي، أقفلت سندات اليوروبوندرز اللبنانية سنة 2023 على أسعار متدنّية قياسية في ظل فراغ دستوري متمادٍ، ومسار إصلاحٍ شائكٍ ومخاوف من توسع نطاق الصراع العسكري بين إسرائيل وتنظيم "حماس" في المنطقة.

في التفاصيل، استفادت بورصة بيروت عام 2023 من ميل المستثمرين المتواصل إلى الأسهم العقارية في إطار عمليات التحوّط ضد الأزمة وضد التضخم الذي تضاعف ثلاث مرّات فيما سعى المتعاملون في السوق إلى تجنّب هبوط قيمة استثماراتهم المالية. وقد تمخّض ذلك عن ارتفاع مؤشّر أسعار بورصة بيروت بنسبة 41.3% عام 2023، بعد ارتفاعه بنسبة 37.2% عام 2022 وبنسبة 48.1% عام 2021.

فالتحليل المعمّق للأسهم الفردية يُبيّن أن أسعار أسهم سوليدير من فئتي "أ" و "ب" ارتفعت بنسبة 46.3% و 49.0% على التوالي في العام 2023، بحيث بلغت 89.10 دولاراً و 89.95 دولاراً بالتتابع في نهاية كانون الأول/ديسمبر الفائت. وهذا ما أوصل نسبة الأرباح التراكمية للأسهم سوليدير إلى 1528% في المتوسط منذ بداية الأزمة، ذلك أن سعر تداول أسهم سوليدير "أ" و "ب" كان 5.45 دولاراً و 5.55 دولاراً على التوالي في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

من جهة أخرى، سجّلت الأسهم المصرفية ارتفاعاً في أسعارها بمعدل 2.5% في العام 2023. فالواقع أن أسهم "بنك عوده العادية" قادت الأسعار صعوداً في البورصة في السنة الماضية، محقّقة ارتفاعاً كبيراً في سعرها بلغت نسبته 52.6% لتصل إلى 2.35 دولاراً، تلتها أسهم "بنك لبنان والمهجر العادية" (+31.6%) التي ارتفع سعرها إلى 3.50

بنك عوده

دولاراً وإيصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك لبنان والمهجر (+9.1% إلى 3.00 دولارات) وأسهم "بنك بيمو العادية" (+ 4.2% و 1.25 دولار). في المقابل، انخفض سعر أسهم بنك بيبيلوس التفضيلية "2009" بنسبة 21.0% لتبلغ 29.99 دولاراً تلتها أسعار إيصالات الإيداع العمومية العائدة لبنك عوده (- 20.1% و 1.11 دولار) ثم أسهم "بنك بيبيلوس العادية" (-6.7% إلى 0.70 دولار). أما في ما يخص الأسهم الصناعية، فقد ارتفع سعر سهم شركة "الإسمنت الأبيض الاسمي" بنسبة 91.3% وسعر سهم شركة "هولسيم لبنان" بنسبة 91.9% في العام 2023 بحيث بلغ الأول 22.00 دولاراً والثاني 59.50 دولاراً في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023.

وترافقت القفزات الكبيرة في أسعار الأسهم مع تراجع تقلّبات الأسعار في بورصة بيروت. فهذه التقلّبات، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 8.3% في العام 2023 مقابل تقلّبات أعلى بكثير بلغت نسبته 15.0% في العام 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن الرسملة البورصيّة في سوق الأسهم اللبنانية جاءت على غرار مكاسب الأسعار في البورصة في غياب أيّ عملية إدراج أو شطب، بحيث ارتفعت هذه الرسملة بنسبة 41.3% في العام 2023، وتحديداً من 14578 مليون دولار أميركي في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 20597 مليون دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023.

وفي ما يخصّ حجم التعاملات، زادت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت بنسبة 32.1% لتصل إلى 581 مليون دولار أميركي في العام 2023، علماً أن أسهم "سوليدير" ظلّت تستأثر بحصة الأسد من حركة البورصة (95.4%) تلتها أسهم المصارف (4.3%) ثم الأسهم الصناعية (0.3%). ومن جِراء ذلك، بلغت نسبة الدوران الإجمالي في بورصة بيروت، والتي تُقاس بقسمة حجم التبادلات على الرسملة البورصية، 2.8% في العام 2023 مقابل 3.0% في العام 2022.

أما على صعيد سوق سندات اليوروبوندز، فقد ظلّت أسعار السندات السيادية اللبنانية عند أدنى مستوياتها عام 2023 بحيث أقفلت السنة على 6.00 سنتات للدولار الواحد. ويأتي ذلك بينما البلاد غارقة في فراغ سياسي ومؤسّساتي، ووسط تحذيرات صندوق النقد الدولي من أن غياب الإرادة السياسية المحلية لبدء الإصلاحات الضرورية الملحة سيثقل كاهل الاقتصاد اللبناني لسنوات قادمة، إضافة إلى العمليات العسكرية المتواصلة في غزّة وإلى التوترات على الحدود الجنوبية اللبنانية، والتي عزّزت المخاوف من احتمال خروج الحرب بين الطرفين عن السيطرة وامتدادها إلى المنطقة.

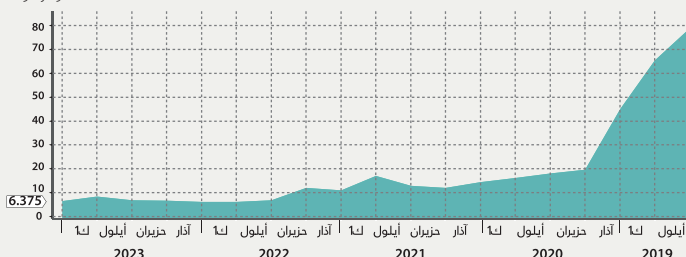
وفي ما يتعلّق بتغييرات التصنيف، أكّدت وكالة التصنيف العالمية "موديز" في كانون الأول/ديسمبر 2023 التصنيف الائتماني لإصدارات الحكومة اللبنانية بدرجة "C" بينما غيّرت النظرة المستقبلية من "لا آفاق" إلى "مستقر". وتعكس النظرة المستقبلية "المستقرة" حقيقة أن وكالة "موديز" تتوقّع أن يظلّ التصنيف بدرجة "C" في المستقبل المنظور، استناداً إلى الاحتمال الكبير بأن يتكبّد الدائنون من القطاع الخاص خسائر جسيمة، وحقيقة أن "موديز" تتوقّع استمرار البيئة الاقتصادية غير المستقرّة بسبب المأزق السياسي المتكرّر وضعف المؤسّسات.

في المستقبل، سوف تعتمد آفاق الأسواق المالية اللبنانية على التطورات الجيوسياسية الإقليمية، وعلى بدء تنفيذ الإصلاحات، وإبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي وتجسيد المساعدات الدولية، وهي عوامل من شأنها أن ترسي الأساس لمفاوضات بناة مع حملة السندات اللبنانية.

اداء الأسواق المالية

اسعار اليوروبوند السيادية الطويلة الأجل

سنت للدولار الواحد



القطاع المالي غير المصرفي

2023 2022 2021 2020 2019 2018 2017

بورصة بيروت

الرسملة البورصية (بملايين الدولارات)	20,597	14,578	10,625	7,176	7,540	9,117	10,578
إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)	581	440	354	233	197	376	608
حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصية	2.8%	3.0%	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%	5.8%
مؤشر الأسعار	182.3	129.0	94.0	63.5	69.7	83.9	98.2
التغير في مؤشر الأسعار	41.3%	37.2%	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%	-8.1%
سندات اليوروبوند اللبنانية	31,314	31,314	31,314	31,314	28,314	30,964	26,123
الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)	-	-	-	57.0%	30.0%	10.0%	6.5%
متوسط المردود	-	-	-	-	-	-	-

بنك عوده

2- الخلاصة: آفاق العام 2024 في ظل السيناريوات المختلفة المرتقبة

باختصار، كان العام 2023 هو عام التقلّب في الأداء. فقد شهد الفصل الأول من العام تدهوراً حاداً في العملة الوطنية، إذ وصل سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى مستوى غير مسبوق هو 145000 في آذار بعد أن كان قد استهل العام بـ43000، وقد ترافق ذلك مع تداعيات سلبية ملحوظة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان عموماً. أما الفصل الثاني من العام فقد سجّل تحسناً نسبياً في أوضاع القطاع الحقيقي في ظل الاستقرار النقدي واستقرار العملة، إذ ظل سعر الصرف يتحرك في محيط 90000. أما الفصل الثالث من العام فقد اتسم بنهوض مأكرو-اقتصادي نسبي نتيجة الأداء الإيجابي اللافت للقطاع السياحي وفي ظل الاستقرار المستمر في سعر الصرف. في ما يخص الفصل الرابع من العام، فقد جاء في خضم المستجدات الأمنية على الحدود اللبنانية الجنوبية إثر اندلاع الصراع بين إسرائيل وحماس في 7 تشرين الأول، بحيث تبيّدت نسبياً في الخريف معظم المكاسب الاقتصادية التي حققتها مختلف القطاعات خلال فصل الصيف، مع العلم أنّ تداعيات الحرب لم تزغ استقرار الليرة اللبنانية حتى الآن.

عليه، من المرجّح أن يكون العام 2023 قد سجّل بشكل عام جموداً في الاقتصاد الحقيقي، حيث من المرجح أن يكون النمو قد ناهز الصفر، في حين أن النمو الاقتصادي كان إيجابياً بعض الشيء حتى نهاية شهر أيلول. إن أبرز القطاعات التي تأثرت خلال الفصل الأخير من العام هو القطاع الثالث، أي قطاع التجارة الخدمات، ولا سيما الفنادق والمطاعم، وتأجير السيارات، وقطاع المناسبات والمؤتمرات، إلخ...

أما بالنسبة للتوقعات للعام 2024 فهي تتمحور حول ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الإيجابي الذي نسبة احتمال تحقيقه تقارب 25% والسيناريو السلبي مع احتمال تحقق بنسبة 25% أيضاً والسيناريو الوسطي مع احتمال تحقق بنسبة 50%.

يعتمد السيناريو الإيجابي على نهاية للحرب المستجدة، انتخاب رئيس جمهورية قريباً، تشكيل حكومة فاعلة وكفوءة، إطلاق عجلة الإصلاحات، التوصل الى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي والحصول على مساعدات خارجية. في حال تحقق مجمل هذه الفرضيات نتوقع ان تتخطى نسبة النمو القعلي الـ7%، ينخفض معدل التضخم، يستقر سعر الصرف، تعزز احتياطات مصرف لبنان ويسجل فائض في ميزان المدفوعات بمقدار 5 مليار دولار.

أما السيناريو السلبي فيتمحور حول توسع لدائرة الصراع على الأراضي اللبنانية، غياب الانتخابات الرئاسية وبالتالي غياب تشكيل الحكومة وغياب الإصلاح الاقتصادي وعدم الاتفاق مع صندوق النقد، ما يؤدي الى نسبة نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي تقارب 20%- وارتفاع نسبة التضخم الى 400% وانخفاض ملحوظ في احتياطات مصرف لبنان وتسجيل عجز في ميزان المدفوعات قدره ما لا يقل عن 5 مليار دولار.

يبقى ان السيناريو الوسطي يفترض بقاء الصراع في الجنوب محصوراً مع المحافظة على قواعد الاشتباك انما دون انفراجات سياسية داخلية تؤدي الى الإصلاحات الاقتصادية. في ظل هذا السيناريو الوسطي قد تناهز نسبة النمو الصفر بالمئة ومعدل التضخم يقارب 100% مع انخفاض طفيف في احتياطات مصرف لبنان وشبه توازن في ميزان المدفوعات.

هذا ونظراً الى المفارقة الكبيرة بين السيناريوهات الثلاث نأمل ان يستقر الوضع جنوباً ويطرّف السياسيين اللبنانيين عن مصالحهم الآنية ويحدوا من التجاذبات فيما بينهم ويعززون الأرضية المشتركة ويسلكون طريق التسوية والإصلاح.